

## أثر تطبيق منظومة تسويق القطن المصري الحديثة علي كفاءته وتنافسيته اقتصادياً

السيد السيد جاد عبدالرحمن ناصر محمد همام

باحث أول - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

### المستخلص :

يعد القطن المصري أحد الدعامات الاقتصادية الهامة في المقتصد المصري لكونه من المحاصيل التي تقوم عليه العديد من الصناعات العديدة، ويستهدف البحث دراسة أثر منظومة التسويق الحديثة علي كفاءة وتنافسية القطن المصري مع دراسة حالة محافظتي الشرقية والبحيرة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لمصفوفة تحليل السياسات للقطن خلال عامي 2018-2021، كما تم استخدام التحليل الإحصائي لتقدير مؤشرات الكفاءة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي، اتجاه مساحة القطن المصري للتناقص بمعدل معنوي إحصائياً بلغ نحو 23.5 ألف فدان سنوياً، كما إن أرباحية الطن أخذت اتجاهأ عاماً متزايداً معنوي إحصائياً بلغ نحو 366.5 جنيه/طن سنوياً، كذلك ارتفاع الأثر المطلق والنسبي لتكاليف الإنتاج في عام 2021 مقارنة بعام 2018، أيضاً ارتفاع الأثر المطلق والنسبي في ظل تطبيق منظومة التسويق الجديدة لمتوسط قيمة الإنتاج الرئيسي والثانوي للقطن المصري خلال عام 2021 ومقارنتها بعام 2018، كذلك تطبيق المنظومة أدت الى زيادة الأثر النسبي بنسبة كبيرة على ارتفاع أرباحية الطن من القطن في الاعوام القادمة، ايضاً اظهرت النتائج ارتفاع القيمة السوقية لمستلزمات الإنتاج مقارنة بالقيمة الاقتصادية خلال عامي 2018 / 2021، إلا أن معدل الزيادة خلال عام 2021 أقل من معدل الزيادة خلال عام 2018، بينما اتسمت تكلفة الموارد المحلية بإنخفاض قيمتها السوقية مقارنة بقيمتها الاقتصادية، وهو ما يشير إلي تحمل المنتج ضرائب ضمنية علي مستلزمات الإنتاج القابلة للتجارة، بينما تتحمل الدولة عبء دعم الموارد المحلية (الموارد الغير قابلة للتجارة) وذلك لتشجيع المزارعين علي الإستمرار في زراعة محصول القطن.

الكلمات المفتاحية : القيمة السوقية - الموارد المحلية - الكفاءة الإنتاجية - ضرائب ضمنية - مصفوفة تحليل السياسات

### مقدمة :

للقطن المصري مكانة متميزة بين الزروع المختلفة لكل من الدولة والمزارع علي حد سواء، حيث يعد أحد الدعامات الاقتصادية الهامة في المقتصد المصري لكونه من المحاصيل التي تقوم عليه العديد من الصناعات العديدة كالغزل والنسيج والزيتون والأعلاف المركزة (الكسب) وغيرها من الصناعات المحلية، هذا بالإضافة إلي مساهمته في توفير النقد الأجنبي عن طريق التصدير، حيث يتميز بكونه ذو جودة عالية من حيث طول التيلة والموصفات الجيدة وارتفاع قدرة التنافسية في أسواق القطن طويل التيلة، وقد تعرض القطن المصري للعديد من المتغيرات المحلية والعالمية والتي أثرت عليه بالسلب منها تحرير عملية إنتاج وتجارة القطن في السوق المحلي هذا بالإضافة إلي ظهور الألياف الصناعية في

السوق العالمي مما اثر علي طلب القطن المصري في السوق العالمي، هو ما أثر بالسلب علي الدخل المتوقع للدولة والمزارع وعلي مساحة وإنتاج القطن وإتجاهه إلي الإنخفاض خاصة في العقود الأخيرة، وفي سبيل ذلك تم اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات الإنتاجية والتسويقية التي تسهم في زيادة ونمو صناعة القطن بداية من عمليات الإنتاج والتصنيع مروراً بمراحل التسويق، الذي بدوره يسهم في ارتفاع كمية الزيوت المستخلصة من بذرة القطن أحد مصادر الزيوت الهامة واستخدام مخلفاته الثانوية في تصنيع الاعلاف المركزة (الكسب)، هذا وقد لوحظ إنخفاض مساحة القطن في الأونة الأخيرة من 1.1 مليون فدان، 0.82 مليون فدان علي الترتيب خلال فترة الثمانينات والتسعينات، إلي حوالي 430.3 ألف فدان لمتوسط الفترة (2001-2020) بمتوسط إنتاج بلغ حوالي 466.7 ألف طن لنفس الفترة المذكورة.

وتعتبر دراسة أثر تطبيق منظومة التسويق الحديثة للقطن المصري علي كفاءته وتنافسيته اقتصادياً، من الأهمية بمكان في ظل الوضع الراهن لوجود بورصات جديدة ومزادات لتسويق القطن المصري وتسعي الدولة جاهدة لإستعادة القطن المصري مكانته التسويقية في السوق المحلي والعالمي، خاصة في ظل عدم التوريد الاجباري نتيجة تطبيق آليات السوق والحرية الاقتصادية بالقطاع الزراعي المصري. ولذلك قامت الدولة بالتوسع في إنشاء وتحديث مصانع الغزل والنسيج للتواكب مع متطلبات الإنتاج والسوق، هذا بالإضافة إلي وضع منظومة حديثة في عملية تسويق القطن عن طريق حظر تداول القطن خارج مراكز تجميع تابعة للدولة وعلق كل ما دون ذلك، مع إتباع نظام المزاد العلني في عمليات بيع وتداول القطن داخل مراكز التجميع، التي تعتمد علي أليه فتح سعر المزاد بهامش زيادة قدر بنحو 40% لأقطن الوجه البحري و 20% لأقطن الوجه القبلي عن السعر العالمي، ومن ثم أن عملية قياس أثر منظومة التسويق الحديثة للقطن المصري علي كل من الدولة والمزارع أمر ضروري للوقوف علي ايجابيات وسلبيات تلك المنظومة.

#### مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن القطن المصري قد إعتراه العديد من المحددات والصعوبات في عملية إنتاجة وتسويقه، ساهمت في صعوبة بيع المحصول بأسعار مجزية مقارنة بتكاليف إنتاجة وهو ما أدى إلي عدم وضوح واستقرار السياسات القطنية في مصر، وفقد مكانته في السوق العالمي وظهر ذلك من خلال تراجع المساحة المزروعة والإنتاج الكلي، بالإضافة إلي ارتفاع تكاليف إنتاجه بعد إلغاء الدعم و تناقص الكميات المصدرة وزيادة اعتماد مصانع الغزل علي الإستيراد في توفير احتياجاتها، حيث تناقصت المساحة المزروعة من حوالي 731.2 ألف فدان عام 2001 إلي حوالي 183 ألف فدان عام 2020 وتناقص الإنتاج من حوالي 793.8 ألف طن عام 2004 إلي حوالي 146.3 ألف طن عام 2016 وبالتالي أنخفضت صادراته لنفس الفترة من حوالي 197 ألف طن عام 2003 إلي 15 ألف طن عام 2009 في مصر، وهذا بدوره أدى لعزوف المزارعين عن زراعته مما ترتب عليه ظهور مشكلات مرتبطة بإنتاج وتسويق وصناعة القطن وتراجع الفرص التصديرية لهذا المحصول الاستراتيجي الهام، مما إستدعى دراسة أثر تطبيق منظومة تسويق القطن الحديثة علي كفاءته وتنافسيته في الاقتصاد القومي المصري.

#### هدف البحث :

يهدف البحث بصفة أساسية لدراسة أثر منظومة التسويق الحديثة علي كفاءة وتنافسية القطن المصري مع دراسة حالة محافظة الشرقية والبحيرة من خلال مجموعة من الاهداف الفرعية بالمحاور التالية:  
المحور الأول: دراسة تطور المؤشرات الإنتاجية والإقتصادية لمحصول القطن في مصر خلال فترة الدراسة.  
المحور الثاني: دراسة حالة لأثر تطبيق المنظومة التسويقية علي مؤشرات كفاءة وتنافسية القطن المصري إقتصادياً بعينة الدراسة الميدانية.  
المحور الثالث: دراسة المسالك التسويقية لهذا المحصول قبل وبعد تطبيق المنظومة التسويقية الجديدة.  
المحور الرابع: دراسة أثر السياسات الزراعية المتبعة علي محصول القطن المصري.

#### الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

يعتمد البحث علي أساليب التحليل الوصفي والكمي لوصف متغيرات الدراسة للبيانات الثانوية لمحصول القطن وذلك باستخدام الأنداد البسيط، كما تم استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية لمصفوفة تحليل السياسات للقطن Policy Analysis Matrix (PAM) خلال عامي 2018-2021، كما تم استخدام التحليل الكمي من خلال تقدير دالة الإنتاج ومؤشرات الكفاءة الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية لهذا المحصول. واعتمد البحث بصفة أساسية علي مصدرين من البيانات أولهما البيانات الأولية والتي تم الحصول عليها من خلال بيانات استثمار استبيان من محافظتي الشرقية والبحيرة التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وثانيهما البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من نشرات قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة، ومركز المعلومات بمديرية الزراعة بمحافظة الشرقية والبحيرة .

#### أهم النتائج البحثية:

المحور الأول: تطور المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول القطن في مصر خلال فترة الدراسة:

يتبين من جدول رقم (1) تطور المساحة والإنتاج لمحصول القطن بالجمهورية خلال الفترة (2001-2020) حيث بلغ الحد الأدنى لمساحة القطن بالجمهورية نحو 131.8 ألف فدان خلال عام 2016 ، بينما بلغ الحد الأقصى نحو 731.2 ألف فدان عام 2001 في حين بلغ متوسط فترة الدراسة حوالي 416.5 ألف فدان، أما بالنسبة للإنتاج نجد أن الحد الأدنى لكمية الإنتاج لمحصول القطن بلغ حوالي 146.3 ألف طن خلال عام 2016 في حين بلغ الحد الأقصى نحو حوالي 848.2 ألف طن خلال عام 2001. وبدراسة نتائج معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (1) بجدول رقم (2) تبين أن التغير في مساحة القطن بالجمهورية خلال الفترة المذكورة أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً بلغ نحو 23.5 ألف فدان سنوياً ، وهو معنوي إحصائياً وبلغ معامل التحديد حوالي 0.59 أي أن 59% من التغيرات الحادثة في المساحة ترجع للعوامل التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، في حين بلغت قيمة (ف=25.9) معنوية احصائياً أي أن المعادلة جيدة في تقدير مساحة القطن، كما تفسر معادلة الاتجاه الزمني العام أن 49% من الإنخفاض الحادث في الإنتاج ترجع للعوامل الذي يعكس

تأثيرها عنصر الزمن، وقد بلغت قيمة (ف=17.5) وهي معنوية احصائيا أي أن المعادلة جيدة في تقدير الإنتاج بالألف طن بالجمهورية كما موضح بالمعادلة رقم (2) في جدول رقم (2).

جدول رقم (1) : تطور المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول القطن في مصر خلال فترة الدراسة (2001-2020)

السنوات	المساحة الكلية ألف فدان	الإنتاج الكلي ألف لطن	الإنتاجية ألف طن/لقدان	الإيراد الكلي جنية/للقدان	صافي العائد جنية/للقدان	السعر المزرعي جنية/للطن	التكاليف الكلية جنية/للقدان	معدل العائد للتكاليف	أرباحية الجنية المستثمر	أرباحية الطن
2001	731.2	848.2	1.16	2563.6	493.6	2210	2070	1.238	0.238	425.5
2002	706.4	770	1.09	2844.9	769.9	2610	2075	1.371	0.371	706.3
2003	535.1	599.3	1.12	3808	1697	3400	2111	1.804	0.804	1515.2
2204	714.8	793.4	1.11	4334.6	2044.6	3905	2290	1.893	0.893	1841.9
2005	656.6	722.3	1.1	5357	2740	4870	2617	2.047	1.047	2490.9
2006	536.4	611.5	1.14	5700	2710	5000	2990	1.906	0.906	2377.2
2007	574.6	626.3	1.09	4643.4	1203.4	4260	3440	1.35	0.35	1104
2008	312.8	322.2	1.03	5304.5	1184.5	5150	4120	1.288	0.288	1150
2009	284.5	290.2	1.01	4488	288	4400	4200	1.069	0.069	282.4
2010	369.2	376.6	1.02	8680.2	4105.2	8510	4575	1.897	0.897	4024.7
2011	520.2	572.2	1.1	7447	2247	6770	5200	1.432	0.432	2042.7
2012	333.5	298.5	0.895	6667.8	1177.75	7450	5490	1.215	0.215	1315.9
2013	286.7	255.7	0.892	8384.8	2754.8	9400	5630	1.489	0.489	3088.3
2014	369.2	319.4	0.865	7421.7	1771.7	8580	5650	1.314	0.314	2048.2
2015	240.9	172.2	0.715	5805.8	145.8	8120	5660	1.026	0.026	203.9
2016	131.8	146.3	1.11	19169.7	8429.7	17270	10740	1.785	0.785	7594.3
2017	217.1	262.7	1.21	22034.1	8539.1	18210	13495	1.633	0.633	7057.1
2018	336.1	406.7	1.21	23135.2	8180.2	19120	14955	1.547	0.547	6760.5
2019	290.1	353.9	1.22	26047	10202	21350	15845	1.644	0.644	8362.3
2020	184	229	1.25	26950	10720	21560	16230	1.66	0.66	8576
المتوسط	416.5	448.8	1.1	10039.4	3570.2	9107.3	6469.2	1.5	0.5	3148.4
الحد الأدنى	131.8	146.3	0.715	2563.6	145.8	2210	2070	1.026	0.026	203.9
الحد الأعلى	731.2	848.2	1.25	26950	10720	21560	16230	2.047	1.047	8576
معدل التغير السنوي	5,5-	5,54-	0,035	11,8	12,44	10,99	11,4	0,215-	0,62-	11,66

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة وأستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

كما يتبين من جدول رقم (1) تطور الإيراد الكلي وصافي العائد لمحصول القطن بالجمهورية خلال ألف ترة (2001-2020) حيث بلغ الحد الأدنى للإيراد الكلي لمحصول القطن بالجمهورية نحو 2563.6 جنية/فدان خلال عام 2001، بينما بلغ الحد الأقصى نحو 27165.6 جنية/ فدان عام 2020 في حين بلغ خلال متوسط فترة الدراسة حوالى 10050.1

جنية/فدان، أما بالنسبة لصافي العائد نجد أن الحد الأدنى لصافي العائد لمحصول القطن بلغ حوالي 145.8 جنية/فدان خلال عام 2015 في حين بلغ الحد الأقصى نحو حوالي 10935.6 جنية/ فدان خلال عام 2020 .

جدول رقم (2) : الاتجاه الزمني العام لتطور المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول القطن في مصر خلال فترة الدراسة (2001-2020)

ف	ر <sup>2</sup>	معدل التغير السنوي	المعادلة	المتغير	م
**25.9	0.59	5.5-	ص د = 23.5 - 677.6 (12.3) **(-5.1)	المساحة (فدان)	1
**17.5	0.49	5.54-	ص د = 25.8 - 738.1 (7.9) **(-4.18)	الإنتاج (طن)	2
0.005	0.002	0.035	ص د = 0.0004 + 1.06 (0.07) **(-16.2)	الإنتاجية (طن)	3
45.9**	0.72	11.8	ص د = 1184.1 + 2383.5 (1.14-) **(-6.8)	الإيراد الكلي (جنية/فدان)	4
**22.4	0.56	12.44	ص د = 445.5 + 1097.2 (0.97-) **(-4.8)	صافي العائد (جنية/ فدان)	5
**83	0.82	10.99	ص د = 1001.03 + 1403.6 (9.13) **(-1.1)	السعر المزرعي (جنية/طن)	6
**72.5	0.80	11.4	ص د = 738.6 + 1286 (8.5) **(-1.2)	التكاليف (جنية/فدان)	7
0.077	0.004	0.215-	ص د = 0.003 - 1.57 (0.25-) **(-11.04)	معدل العائد/التكاليف (فدان)	8
0.077	0.004	0.62-	ص د = 0.003 - 0.56 (0.251-) **(-3.8)	أرباحية الجنية المستثمر	9
**24.02	0.57	11.6	ص د = 366.5 + 694.7 (4.91) **(-0.77)	أرباحية الطن	10

المصدر: حسب من بيانات جدول رقم (1)

وبدراسة نتائج معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (4) بجدول رقم (2) تبين أن التغير في الإيراد الكلي لفدان القطن بالجمهورية خلال الفترة من (2001-2020) أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا بلغ نحو 1184.1 جنية/فدان سنويًا، وهو معنوي إحصائيًا وبلغ معامل التحديد حوالي 0.72 أي أنه يفسر 72% من العوامل المدروسة، في حين بلغت قيمة (ف=45.9) وهي معنوية إحصائيًا، بينما التغير في صافي عائد القطن بالجمهورية خلال فترة الدراسة أيضاً أخذ اتجاهًا عامًا متزايدًا معنويًا إحصائيًا بلغ نحو 445.5 جنية للفدان، وبلغ معامل التحديد حوالي 0.56 أي أنه يفسر 56% من العوامل الذي يعكس تأثيرها الزمن، في حين بلغت قيمة (ف=22.4) وهي معنوية إحصائية أي أن المعادلة جيدة في تقدير صافي عائد الفدان بالجنيه للفدان، كما موضح بالمعادلة رقم (5) في جدول (2). أما بالنسبة للسعر المزرعي نجد أن الحد الأدنى للسعر المزرعي لمحصول القطن بلغ حوالي 2210 جنية/طن خلال عام 2001 في حين بلغ الحد الأقصى نحو حوالي 21560 جنية/طن خلال عام 2020، وبدراسة نتائج معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (6) بجدول رقم (2) تبين أن

التغير في السعر المزرعي لطن القطن بالجمهورية خلال الفترة (2001-2020) اخذ اتجاهًا عاماً متزايداً بمعدل تغير سنوي معنويًا بلغ نحو 10.9% من متوسط السعر المقدر بحوالي 9107 جنيه للطن، وبلغ معامل التحديد حوالي 0.82 أي أنه يفسر 82% من العوامل المدروسة التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، في حين بلغت قيمة (ف=83) وهي معنوية إحصائياً أي أن المعادلة جيدة في تقدير السعر المزرعي بالجمهورية، بينما بلغ الحد الأدنى لتكاليف إنتاج فدان القطن حوالي 2070 جنيه للفدان عام 2001 وحده الأقصى بلغ نحو 16230 جنيه للفدان عام 2020، وبدراسة التغير الزمني في تكاليف إنتاج القطن بالجمهورية خلال الفترة من (2001-2020) تبين أنها أخذت اتجاهًا متزايداً معنويًا إحصائياً بلغ نحو 11.4% من المتوسط البالغ نحو 6462.2 جنيه/فدان، وبلغ معامل التحديد حوالي 0.80 أي أن حوالي 80% من التغيرات الحادثة في المتغير التابع راجعة إلى الزمن والباقي راجع إلى عوامل غير مدروسة في حين بلغت قيمة (ف=72.5) وهي معنوية إحصائياً أي أن المعادلة جيدة في تقدير تكاليف إنتاج الفدان بالجنية كما موضح بالمعادلة رقم (7) في جدول (2) ويتبين من جدول رقم (1) تطور أرباحية الطن من محصول القطن بالجمهورية خلال الفترة (2001-2020) حيث بلغ الحد الأدنى لأرباحية الطن من القطن بالجمهورية نحو 203.9 جنيه/طن خلال عام 2015، بينما بلغ الحد الأقصى نحو 8679 جنيه/طن عام 2020 في حين بلغ خلال متوسط فترة الدراسة حوالي 3153.5 جنيه/طن، وبدراسة نتائج معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (10) بجدول رقم (2) تبين أن التغير في أرباحية الطن من القطن بالجمهورية خلال فترة الدراسة (2001-2020) اخذ اتجاهًا عاماً متزايداً بلغ نحو 366.5 جنيه/طن سنوياً وهو معنويًا إحصائياً، وبلغ معامل التحديد حوالي 0.57 أي أنه يفسر حوالي 57% من العوامل المدروسة التي يعكس تأثيرها عنصر الزمن، في حين بلغت قيمة (ف=24.02) وهي معنوية إحصائياً أي أن المعادلة جيدة في تقدير أرباحية الطن من القطن بالجمهورية.

**المحور الثاني: دراسة حالة لأثر تطبيق المنظومة التسويقية علي مؤشرات كفاءة وتنافسية القطن المصري إقتصادياً بعينة الدراسة الميدانية.**  
**أولاً: عينة الدراسة الميدانية :**

تم إختيار محافظتي الشرقية والبحيرة لإجراء هذه الدراسة استناداً إلى عدة اعتبارات منها الموقع الجغرافي المميز لهما، والأهمية النسبية من مساحة القطن علي مستوى الجمهورية حيث يمثلوا حوالي 28.7% من إجمالي مساحة القطن في مصر البالغة 183.1 ألف فدان لعام 2020، ونمط الإنتاج الزراعي السائد فيهما يعتبر نمطاً تقليدياً يتفق مع النمط الزراعي السائد في غالبية محافظات الجمهورية. هذا بالإضافة إلى الاعتبارات الشخصية للباحثين حيث يقع محل سكنهم بمحافظة الشرقية والبحيرة وموقع عملهم في معهد بحوث الاقتصاد الزراعي لذلك يقوم الباحثين بإعداد الدراسة فيهما، وإقامتهم الدائمة بهما ليعكسوا آراء الزراع بعينة الدراسة عن أثر منظومة التسويق الحديثة علي كفاءة وتنافسية القطن المصري.

وقد تم إختيار عينة الدراسة الميدانية وفقاً لأسلوب العينة العشوائية الطبقية من خلال إستمارة الإستبيان التي تم جمعها من خلال عينة عشوائية من مزارعي القطن طبقاً للأهمية النسبية للمساحة المزروعة بأهم مراكز زراعة محصول القطن بمحافظة الشرقية والبحيرة حيث تم سحب عينة عشوائية حجمها 25 استمارة لكل محافظة موزعة علي المراكز

المختارة بمحافظتي الشرقية والبحيرة طبقاً للأهمية النسبية للمساحة المزروعة من محصول القطن، وهما مركز الحسينية وأولاد صقر بمحافظة الشرقية، حيث بلغت مساحة القطن بمركز الحسينية حوالي 11.97 ألف فدان تمثل حوالي 39.2% من مساحة القطن بالمحافظة المقدره بحوالي 30.56 ألف فدان عام 2020، ومركز أولاد صقر حيث بلغت مساحة القطن حوالي 4.58 ألف فدان تمثل حوالي 14.9% من مساحة القطن بالمحافظة، كما تم سحب عينة عشوائية حجمها 25 استمارة لكل من مركزي أبو حمص والدلنجات بمحافظة البحيرة طبقاً للأهمية النسبية للمساحة المزروعة من محصول القطن، حيث بلغت مساحة القطن بمركزي أبو حمص والدلنجات علي التوالي حوالي 5.9 ألف فدان و1.1 ألف فدان تمثل حوالي 27.1%، 5.2% علي الترتيب من إجمالي المساحة المزروعة بمحصول القطن بمحافظة البحيرة البالغة نحو 21.9 ألف فدان لعام 2020، ليبلغ إجمالي عدد الاستثمارات المسحوبة نحو 50 استمارة من محافظتي الشرقية والبحيرة وأعتد البحث على البيانات الأولية لمناقشة آراء الزراع بعينة الدراسة عن أثر منظومة التسويق الحديثة على كفاءة وتنافسية القطن المصري وهو الهدف الرئيسي للبحث، وقد تم تجميع بيانات الدراسة الميداني للموسم الزراعي 2021/2020.

**ثانياً: تقدير دالة إنتاج ومؤشرات الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للقطن بعينة الدراسة .**

يتناول هذا الجزء التحليل الاقتصادي للعلاقات الإنتاجية التي تناولها البحث بالتحليل لتوضيح العلاقة بين حجم الموارد المتمثلة في المدخلات وبين حجم الإنتاج المتمثل في المخرجات موضحاً دور الموارد الزراعية في إنتاج القطن، يساعد التقدير الإحصائي لدالات الإنتاج في اختيار العناصر الإنتاجية التي يتوقف عليها حجم الإنتاج من المحصول موضع البحث، وأياً من هذه العناصر أعلى كفاءة إنتاجية، وأيضاً في معرفة درجة التنافس أو التكامل بين تلك العناصر، وكل ذلك يساعد المنتجين في اختيار الأساليب الإنتاجية التي تنسجم بكونها أعلى كفاءة، والتي تعنى النسب التي تشترك بها عناصر الإنتاج أو التي يتم مزجها لإنتاج حجم معين من الناتج وتختلف نسب المزج للعناصر وفقاً للاختلاف الأساليب الإنتاجية التي يتبعها كل منتج، وعند اختيار الأسلوب الإنتاجي الأعلى كفاءة، هذا معناه تحقيق المنتج لأعلى كفاءة اقتصادية، وقدرت دالة الإنتاج لمحصول القطن باستخدام بيانات عينة البحث على مستوي محافظتي الشرقية والبحيرة .

**التقدير الإحصائي لدالة إنتاج القطن بعينة الدراسة .**

يتناول هذا الجزء تقدير دوال الإنتاج بعينة الدراسة والتي تبين العلاقة بين كمية القطن وعناصر الإنتاج حيث تبين من نتائج التحليل أفضلية الصورة اللوغارتمية المزدوجة وفقاً للمنطق الاقتصادي والإحصائي بعينة الدراسة ويتضح من تقدير دالة الإنتاج للقطن والتي يتضح من نتائج تقديراتها ثبوت المعنوية الإحصائية لمرونة عناصر الإنتاج المؤثرة على كمية الإنتاج وتم دراسة أهم العوامل المؤثرة على حجم الإنتاج من محصول القطن بعينة الدراسة كما بالنموذج التالي:

$$\text{Lin } Y_i = a + b_1 \text{ Lin } x_1 + b_2 \text{ Lin } x_2 + b_3 \text{ Lin } x_3 + b_4 \text{ Lin } x_4 + b_5 \text{ Lin } x_5 + b_6 \text{ Lin } x_6 + b_7 \text{ Lin } x_7$$

وذلك بتقدير العلاقة الرياضية بين حجم الإنتاج بالطن كمتغير تابع  $Y$  ومجموعة من العوامل المستقلة التي من شأنها التأثير سواء سلبياً أو إيجابياً علي تلك الكمية المنتجة من

محصول القطن في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة وكانت أهم تلك العوامل المؤثرة على كمية الإنتاج هي كمية التقاوي بالكجم/فدان ( $X_1$ ). العمل الالي بالساعة ( $X_2$ ) ، العمل البشري يوم عمل رجل /فدان ( $X_3$ ) ، السماد البلدى م3/فدان ( $X_4$ ) ، السماد الكيماوي بالوحدة ألف عالية ( $X_5$ ) ، كمية مياة الرى م3/فدان ( $X_6$ ) ، كمية المبيدات باللتر/الفدان ( $X_7$ ) وتبين من تقدير المعادلة السابقة في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة. ومن نتائج التقدير للدالة الإنتاج من جدول رقم (3) يتضح أنه بزيادة الوحدات المستخدمة من كمية التقاوي بالكجم/فدان ( $X_1$ ). العمل الالي بالساعة ( $X_2$ ) ، العمل البشري يوم عمل رجل /فدان ( $X_3$ ) ، السماد البلدى م3/فدان ( $X_4$ ) ، السماد الكيماوي بالوحدة ألف عالية ( $X_5$ ) ، كمية مياة الرى م3/فدان ( $X_6$ ) ، كمية المبيدات باللتر/الفدان ( $X_7$ ) وتبين من جدول (3) منهم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إنتاج القطن بنحو (0,45% ، 0,12% ، 0,28% ، 0,39% ، 0,32% ، 0,22% ، 0,23%) على الترتيب وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على كمية الإنتاج وجات المتغيرات معنوية احصائيا ، ولقد أوضحت المرونة الإجمالية والبالغة حوالي 1,49 مما يعنى سيادة العائد على السعة المتزايدة، أي أن زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة الموارد الأجمالية بالدالة ، مما يشير إلى أن زيادة عناصر الإنتاج المشار إليها المتضمنة في التقدير بنسبة 1% إنما تؤدي إلى زيادة إنتاج القطن بنسبة 1,49% ، كما تشير بلغت قيمة معامل التحديد الى نحو 0,72 وهذا يعنى ان حوالي 72% من التغيرات الحادثة في كمية الإنتاج ترجع الى المتغيرات المأخوذة في النموذج والباقي ترجع إلى التغيرات في عناصر الإنتاج التي تضمنتها التقديرات السابقة، كما تشير قيمة اختبار (ف) الى نحو 42 وهذا يعكس معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0,05)

جدول رقم (3): نتائج تقدير دالة إنتاج القطن بالصورة اللوغاريتمية بالأراضي بعينة الدراسة الميدانية عام 2021 .

المتغيرات	الجزء الثابت	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	R <sup>2</sup>	F
معامل الانحدار B	1,99	0,45	0,12	0,28	0,39	0,32	0,22	0,23	0,72	42**
قيمة t	6.2	**4.50	**6.51	**4.575	**6.17	**3.50	**7.50	**4.51		

(\*) تشير إلى درجة المعنوية عند مستوى 5% (\*\*\*) تشير إلى درجة المعنوية عند مستوى 1% المصدر: بيانات عينة البحث الميدانية باستخدام برنامج التحليل spss

ثالثاً: تقدير مؤشرات الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للقطن بعينة الدراسة :

1- مقارنة بين متوسط تكاليف إنتاج القطن المصري في ظل تطبيق منظومة تسويق القطن المصري الحديثة بعينة الدراسة:

يتضح من جدول رقم (4) الأثر المطلق والنسبي في ظل تطبيق منظومة التسويق الجديدة لمتوسط تكاليف إنتاج القطن المصري خلال عام 2021 ومقارنتها بعام 2018 التي لم يتم تطبيق تلك المنظومة بها، حيث بلغت العمالة البشرية عام 2018 حوالي 4900 جنية/فدان في حين بلغت نحو 6610 جنية /فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو



1710 جنية، فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 34.9% و يتضح ان تطبيق المنظومة ادت الى زيادة الأثر النسبى علي اجرة العمالة بنسبة كبيرة، مما لها أثر على زيادة تكلفة الإنتاج فى الاعوام القادمة، كما بلغت العمالة الالية(الخدمة الالية ) عام 2018 حوالى 1700 جنية/فدان وبلغت نحو 2400 جنية /فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 700 جنية، فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 41.2% و يتضح ان تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى علي تكلفة العمل الالى بنسبة كبيرة مما لها أثر على زيادة تكلفة الإنتاج فى الاعوام القادمة، بينما بلغت ثمن التقاوى عام 2018 حوالى 245 جنية/فدان فى حين بلغت نحو 340 جنية /فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 95 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 38.8% يتضح ان تطبيق المنظومة ادت الى زيادة الأثر النسبى علي تكلفة التقاوى بنسبة كبيرة مما لها أثر على زيادة تكلفة الإنتاج فى الاعوام القادمة، فى حين بلغت ثمن السماد الكيماوى عام 2018 حوالى 900 جنية/فدان فى حين بلغت نحو 1200 جنية /فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 300 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 33.3%، يتضح ان تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى علي تكلفة السماد الكيماوى بنسبة كبيرة مما لها أثر على زيادة الإنتاج فى الاعوام القادمة، كذلك بلغ ثمن السماد البلدى عام 2018 حوالى 400 جنية/فدان فى حين بلغت نحو 475 جنية /فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 75 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 18.8% يتضح أن تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى علي السماد البلدى بنسبة كبيرة مما لها أثر على زيادة تكلفة الإنتاج فى الاعوام القادمة، فى حين بلغ ثمن المبيدات عام 2018 حوالى 1200 جنية/فدان بينما بلغ نحو 1900 جنية /فدان عام 2021، حيث بلغ الأثر المطلق نحو 700 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 58.3%، يتضح ان تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى علي المبيدات بنسبة كبيرة مما لها أثر على زيادة تكلفة الإنتاج فى الأعوام القادمة.

جدول رقم (4) : يوضح الأثر المطلق والنسبى لمتوسط تكاليف إنتاج القطن المصرى خلال عامى 2018 ، 2021

م	البنود	2021	2018	الأثر المطلق	الأثر النسبى
1	عمالة بشرية	6610	4900	1710	34,9
2	خدمة الية	2400	1700	700	41,2
3	ثمن التقاوى	340	245	95	38,8
4	سماد كيماوى	1200	900	300	33,3
5	سماد بلدى	475	400	75	18,8
6	ثمن المبيدات	1900	1200	700	58,3
7	الإيجار	6400	5600	800	14,3
8	اخرى	2000	1430	570	39,3
9	الاجمالى	21325	16375	4950	30,2

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان بمحافظة الشرقية والبحيرة للعام الزراعى 2021/2020

## 2- مقارنة بين متوسط قيمة الإنتاج الرئيسي والثانوى للقطن المصرى فى ظل تطبيق منظومة التسويق الحديثة بعينة الدراسة.

يتضح من جدول رقم (5) الأثر المطلق والنسبى فى ظل تطبيق منظومة التسويق الجديدة لمتوسط قيمة الإنتاج الرئيسى والثانوى للقطن المصرى فى ظل تطبيق منظومة التسويق الجديدة خلال عام 2021 ومقارنتها بعام 2018 التى لم يتم تطبيق تلك المنظومة بها، حيث بلغ قيمة الإنتاج الرئيسى عام 2018 حوالى 19200 جنية/فدان فى حين بلغ نحو 41400 جنية/فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 22200 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 115,6% ويتضح ان تطبيق المنظومة أدت الى زيادة الأثر النسبى بنسبة كبيرة مما لها أثر على زيادة قيمة الإنتاج فى الاعوام القادمة، فى حين بلغ قيمة الإنتاج الثانوى عام 2018 حوالى 750 جنية/فدان فى حين بلغت نحو 1250 جنية/فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 500 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 66,7% ويتضح أن تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى بنسبة كبيرة مما لها أثر على زيادة قيمة الإنتاج الثانوى فى الاعوام القادمة .

جدول رقم (5) : يوضح الأثر المطلق والنسبى لمتوسط قيمة الإنتاج الرئيسى والثانوى للقطن المصرى خلال عامى 2018 ، 2021.

م	البند	2018		2021	
		السعر بالجنية	الوحدة	السعر بالجنية	الوحدة
1	كمية الإنتاج الرئيسى	2400	8 قنطار	4600	9 قنطار
2	كمية الإنتاج الثانوى	150	5 حمل	250	5 حمل
3	قيمة الناتج الرئيسى	19200	الجنية	41400	الجنية
4	قيمة الناتج الثانوى	750	الجنية	1250	الجنية
5	اجمالى الايرادات	19950		42650	
		22700			

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان بمحافظة الشرقية والبحيرة للعام الزراعى 2021/2020.

## 3- مقارنة بين مؤشرات الكفاءة الإنتاجية للقطن المصرى فى ظل تطبيق منظومة تسويق القطن المصرى الحديثة بعينة الدراسة.

يتضح من جدول رقم (6) الأثر المطلق والنسبى فى ظل تطبيق منظومة التسويق الجديدة لمؤشرات الكفاءة الإنتاجية للقطن المصرى فى ظل تطبيق منظومة التسويق الجديدة خلال عام 2021 ومقارنتها بعام 2018 التى لم يتم تطبيق تلك المنظومة بها، حيث بلغت قيمة الايرادات عام 2018 حوالى 19700 جنية/فدان فى حين بلغت نحو 42650 جنية/فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 22700 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 113,8%، ويتضح ان تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى بنسبة كبيرة مما لها أثر على زيادة قيمة الإيرادات فى الاعوام القادمة، فى حين بلغت قيمة التكاليف عام 2018 حوالى 16375 جنية/فدان فى حين بلغت نحو 21325 جنية/فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 4950 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 30,2% ويتضح ان تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى بنسبة منخفضة مما لها أثر على ارتفاع التكاليف فى الاعوام

القادمة، بينما بلغ قيمة صافى العائد الفدانى عام 2018 حوالى 3575 جنية/فدان، فى حين بلغ نحو 21325 جنية/فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 17750 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 496,5%، ويتضح ان تطبيق المنظومة أدت الى زيادة الأثر النسبى بنسبة كبيرة مما لها أثر على ارتفاع صافى العائد الفدانى فى الاعوام القادمة، فى حين بلغ معدل العائدالى التكاليف لعام 2018 حوالى 1.2 فى حين بلغ نحو 2 عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 0.8 فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 64,2%، ويتضح ان تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى بنسبة كبيرة مما لها أثر على ارتفاع معدل العائد الى التكاليف فى الاعوام القادمة، بينما بلغت أرباحية الجنية المستثمر فى عام 2018 حوالى 0.2 فى حين بلغ نحو 1.0 جنية/فدان عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 0.8 فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 358% ويتضح ان تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى بنسبة كبيرة مما لها أثر على ارتفاع أرباحية الجنية المستثمر فى الاعوام القادمة . بينما بلغت أرباحية الطن من القطن فى عام 2018 حوالى 2979,2 جنية/طن فى حين بلغ نحو 17479,5 جنية/طن عام 2021 حيث بلغ الأثر المطلق نحو 14500,3 جنية فى حين بلغ الأثر النسبى نحو 486,7% ويتضح ان تطبيق المنظومة أدت إلى زيادة الأثر النسبى بنسبة كبيرة مما لها أثر على ارتفاع أرباحية الطن من القطن فى الاعوام القادمة .

جدول رقم (6) : يوضح الأثر المطلق والنسبى لمؤشرات الكفاءة الاقتصادية للقطن المصرى خلال عامى 2018 ، 2021.

م	البنود	2021	2018	الأثر المطلق	الأثر النسبى
1	قيمة الايرادات	42650	19950	22700	113.8
2	قيمة التكاليف	21325	16375	4950	30.2
3	صافى العائد ألف داني	21325	3575	17750	496.5
4	معدل العائد/التكاليف	2.0	1.2	0.8	64.2
5	أرباحية الجنية المستثمر	1.0	0.2	0.8	358.0
6	أرباحية الطن	17479.5	2979.2	14500.3	486.7

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان بمحافظة الشرقية والبحيرة للعام الزراعى 2021/2020

#### 4- دراسة آراء عزوف الزراع عن زراعة القطن بعينة الدراسة بمحافظة الشرقية والبحيرة خلال المواسم السابقة :

يوضح الجدول رقم (7) التكرار النسبى لآراء المبحوثين حول آراء عزوف الزراع عن زراعة القطن بعينة الدراسة بمحافظة الشرقية والبحيرة خلال الموسم الزراعى (2020-2021)، حيث تبين من عينة الدراسة وجود أسباب إنتاجية واخرى تسويقية وتبين أن أهم الأسباب الإنتاجية لعزوف الزراع عن زراعة القطن، حيث بلغ عدد آراء المبحوثين التى تقيد بان زراعة القطن تتزامن مع زراعة الارز والذرة والخضروات فى الموسم الصيفى ، لذا يفضل المزارع زراعة الارز والخضروات والذرة لتحقيق صافى عائد فدانى أعلى حوالى 12 مبحوث يمثل حوالى 24% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة، بينما بلغ عدد

المبحوثين بعدم توافر التقاوى والمبيدات ذات الجودة العالية بأسعار مناسبة للمزارعين حتى يتم تشجيعهم للعودة مرة أخرى على زراعة القطن في أراضيهم حوالي 9 مبحوث يمثل بحوالي 18% من اجمالي عدد المبحوثين بالعينة. في حين بلغ عدد اراء المبحوثين في تعرض اصابة القطن بالعديد من الأمراض مثل دودة القطن لذا كان يخسر منه المزارع أو لا يحقق الربح المنشود نحو 7 مبحوث يمثل حوالي 14% من اجمالي عدد المبحوثين بالعينة. وبلغ عدد اراء المبحوثين التي تفيد بعدم توفر الأسمدة الكافية و المبيدات بالجمعيات الزراعية نحو 4 مبحوث يمثل بحوالي 8% من اجمالي عدد المبحوثين بالعينة. في حين بلغ عدد اراء المبحوثين التي تفيد بغياب دور الارشاد الزراعي في توفير التوصيات ألف نية الموصى بها وإنتاجية المزارعين وتعريف المزارعين بالأصناف المسجلة عالية الإنتاجية نحو 5 مبحوث يمثل بحوالي 10% من اجمالي عدد المبحوثين بالعينة. بينما بلغ عدد الاراء للمبحوثين في عدم توافر التقاوي المحسنة المقاومة للآفات والأمراض نحو 3 مبحوث يمثل بحوالي 6% من اجمالي عدد المبحوثين بالعينة. في حين بلغ عدد الاراء للمبحوثين في انخفاض إنتاجية ألف دان من القطن نحو 10 مبحوث يمثل بحوالي 20% من اجمالي عدد المبحوثين بالعينة. جدول رقم (7) : آراء عزوف الزراع عن زراعة القطن بعينة الدراسة بمحافظة الشرقية والبحيرة خلال المواسم السابقة.

التكرار النسبي	التكرار	آراء	
24	12	زراعة القطن تتزامن مع زراعة الارز والذرة والخضروات ، لذا يفضل المزارع زراعة الارز والخضروات والذرة لتحقيق أرباح بشكل أكبر	إنتاجية
18	9	عدم توافر التقاوى والمبيدات ذات الجودة العالية بأسعار مناسبة للمزارعين حتى يتم تشجيعهم للعودة مرة أخرى على زراعة القطن في أراضيهم	
14	7	تعرض اصابة القطن بالعديد من الأمراض مثل دودة القطن لذا كان يخسر منه المزارع أو لا يحقق الربح المنشود	
8	4	عدم توفر لأسمدة الكافية و المبيدات بالجمعيات الزراعية	
10	5	غياب دور الارشاد الزراعي في توفير التوصيات ألف نية الموصى بها وإنتاجية المزارعين وتعريف المزارعين بالأصناف المسجلة عالية الإنتاجية	
6	3	عدم توافر التقاوي المحسنة المقاومة للآفات والأمراض	
20	10	انخفاض إنتاجية ألف دان من القطن	
100	50	الاجمالي	
24	12	عدم وجود سياسة و خريطة تسويقية للقطن المحلى	توافر
20	10	عدم وجود سعر ضمان للمزارع حيث تتضارب الاسعار مما يجبر المزارع على البيع بأقل الأسعار	
18	9	ارتفاع كمية الاستيراد من القطن من الخارج رغم توافر القطن المحلى	
16	8	انتشار تجارة القطن الزهر مما يقلل من العرض من القطن المحلوج .	
22	11	عدم وجود شراء للقطن المحلى بأسعار موازية للقطن المستورد .	
100	50	الاجمالي	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان بمحافظة الشرقية والبحيرة 2021/2020

وتبين ان أهم الأسباب التسويقية لعزوف الزراع عن زراعة القطن حيث بلغ عدد آراء المبحوثين التي تفيد بان عدم وجود سياسة وخريطة تسويقية للقطن المحلى حوالى 12 مبحوث يمثل بحوالى 24% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة . وبلغ عدد آراء المبحوثين التي تفيد بان عدم وجود سعر ضمان للمزارع حيث تتضارب الاسعار مما يجبر المزارع على البيع بأقل الأسعار حوالى 10 مبحوث يمثل بحوالى 20% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. وبلغ عدد آراء المبحوثين التي تفيد بان ارتفاع كمية الاستيراد من القطن من الخارج عند حصاد القطن المحلى حوالى 12 مبحوث يمثل حوالى 24% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. فى حين بلغ عدد آراء المبحوثين التي تفيد بان انتشار تجارة القطن الزهر مما يقلل من العرض من القطن الملحوج حوالى 9 مبحوث يمثل بحوالى 18% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. وبلغ عدد آراء المبحوثين التي تفيد بان عدم وجود شراء للقطن المحلى بأسعار موازية للقطن المستورد حوالى 11 مبحوث يمثل بحوالى 22% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة.

##### 5- دراسة آليات الحلول لاستجابة الزراع لزيادة المساحة المزروعة من القطن بعينة الدراسة بمحافظتى الشرقية والبحيرة خلال الموسم الزراعى (2020-2021)

ويتضح من جدول رقم (8) التكرار النسبى لأراء المبحوثين حول آليات الحلول لاستجابة الزراع لزيادة المساحة المزروعة من القطن بعينة الدراسة بمحافظتى الشرقية والبحيرة خلال الموسم الزراعى (2020-2021) حيث تبين من عينة الدراسة وجود آليات الحلول لإستجابة الزراع لزيادة المساحة المزروعة وأخرى تسويقية وتبين أن أهم آليات الحلول لإستجابة الزراع لزيادة المساحة المزروعة توفير المبيدات و التقاوي المحسنة لمزارعى القطن لزيادة الإنتاجية ألف دائية حوالى 15 مبحوث يمثل بحوالى 30% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة بينما بلغ عدد المبحوثين أن توفير الاسمدة والمبيدات والتقاوى لمزارعى القطن بالجمعيات الزراعية لتقليل اسعار مستلزمات الإنتاج حوالى 11 مبحوث يمثل بحوالى 22% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. فى حين بلغ عدد آراء المبحوثين فى تشجيع تحميل القطن على محاصيل أخرى لزيادة المساحة المزروعة منه نحو 7 مبحوث يمثل بحوالى 14% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. وبلغ عدد آراء المبحوثين التي تفيد توفير أسمدة الكافية و المبيدات بالجمعيات الزراعية نحو 6 مبحوث يمثل بحوالى 12% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة . فى حين بلغ عدد آراء المبحوثين التي تفيد تفعيل دور الإرشاد الزراعى فى توفير التوصيات الفنية الموصى بها وإنتاجية المزارعين وتعريف المزارعين بالأصناف المسجلة عالية الإنتاجية نحو 7 مبحوث يمثل بحوالى 14% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. بينما بلغ عدد الآراء للمبحوثين فى توافر التقاوي المحسنة المقاومة للآفات والأمراض إنتاجية الفدان من القطن نحو 4 مبحوث يمثل بحوالى 8% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة.

وتبين ان أهم الأسباب التسويقية حول آليات الحلول لاستجابة الزراع لزيادة المساحة المزروعة من القطن حيث بلغ عدد آراء المبحوثين التي تفيد بان تطبيق سياسة وخريطة تسويقية للقطن حوالى 13 مبحوث يمثل بحوالى 26% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة . وبلغ عدد آراء المبحوثين بتطبيق سياسة الزراعة التعاقدية مع مزارعى القطن مع استمرار العمل بالمنظومة حوالى 11 مبحوث يمثل بحوالى 22% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. وبلغ عدد آراء المبحوثين بتوفير سعر ضمان للمزارع حتى لا تتضارب الاسعار مما

يجبر المزارع على البيع بأقل الأسعار حوالى 10 مبحوث يمثل بحوالى 20% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. وبلغ عدد آراء المبحوثين قيام الدولة بشراء القطن مع وضع سعر ضمان قبل الزراعة والاستمرار العمل بالمنظومة الجديدة حوالى 7 مبحوث يمثل بحوالى 14% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة. وبلغ عدد آراء المبحوثين التى تقيد خفض كمية الاستيراد من القطن من الخارج عند حصاد الفول البلدي حوالى 9 مبحوث يمثل بحوالى 18% من اجمالى عدد المبحوثين بالعينة.

جدول رقم ( 8 ) :آليات الحلول لاستجابة الزراع لزيادة المساحة المزروعة من القطن بعينة الدراسة بمحافظة الشرقية والبحيرة خلال عام 2021

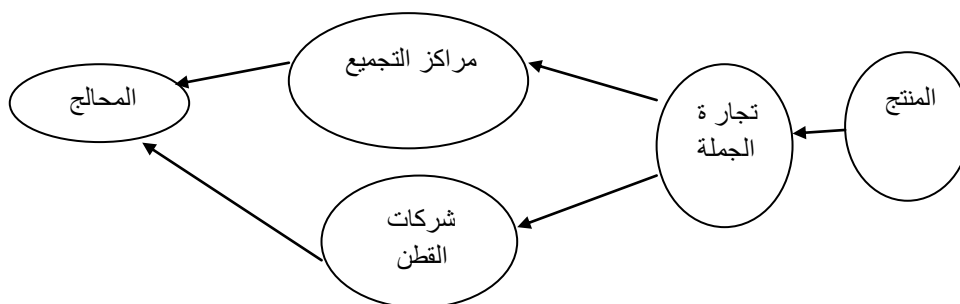
التكرار النسبي	التكرار	الآليات	
30	15	توفير المبيدات و التقاوي المحسنة لمزارع القطن لزيادة الإنتاجية ألف دانية	البحيرة
22	11	توفير الاسمدة والمبيدات والتقاوي لمزارع القطن بالجمعيات الزراعية لتقليل اسعار مستلزمات الإنتاج	
14	7	تشجيع تحميل القطن على محاصيل أخرى لزيادة المساحة المزروعة منه	
12	6	توفير أسمدة الكافية و المبيدات بالجمعيات الزراعية	
14	7	تفعيل دور الارشاد الزراعى فى توفير التوصيات ألف نية الموصى بها وإنتاجية المزارع عین وتعريف المزارعین بالأصناف المسجلة عالية الإنتاجية	
8	4	توفير التقاوي المحسنة المقاومة للآفات والأمراض لزيادة إنتاجية ألف فدان من القطن	
100	50	الاجمالى	
26	13	تطبيق سياسة وخريطة تسويقية للقطن المحلى	البحيرة
22	11	تطبيق سياسة الزراعة التعاقدية مع مزارع القطن و الاستمرار بالعمل بالمنظومة الجديدة .	
20	10	توفير سعر ضمان للمزارع حتى لا تتضارب الأسعار مما يجبر المزارع على البيع بأقل الأسعار	
14	7	قيام الدولة بشراء القطن مع وضع سعر ضمان قبل الزراعة والاستمرار العمل بمنظومة التسويق الحديثة .	
18	9	خفض كمية الاستيراد من القطن من الخارج عند حصاد القطن المحلى	
100	50	الاجمالى	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان بمحافظة الشرقية والبحيرة للعام الزراعى 2021/2020

المحور الثالث: المسلك التسويقي قبل وبعد تطبيق منظومة تسويق القطن المصري الحديثة:

أولاً: المسلك التسويقي قبل تطبيق منظومة تسويق القطن المصري الحديثة  
بدراسة المسلك التسويقي لمحصول القطن في محافظتي الشرقية والبحيرة قبل تطبيق منظومة تسويق القطن المصري الحديثة يسلك مسلكين أولهما في شكل رقم (1) يقوم المنتجين ببيع محصولهم لتجار الجملة وذلك بعد فحص المحصول لتحديد درجة نظافته والاتفاق على السعر النهائي للقنطار، ثم يقوم تجار الجملة بتوريد المحصول لمراكز التجميع أو البيع مباشرة لشركات القطن حيث بلغ الحد الأدنى للقنطار الزهر نحو 2000 جنية والحد الأقصى للقنطار الزهر نحو 2400 جنية والتي تقوم بدورها بتسليمه إلى المحالج.

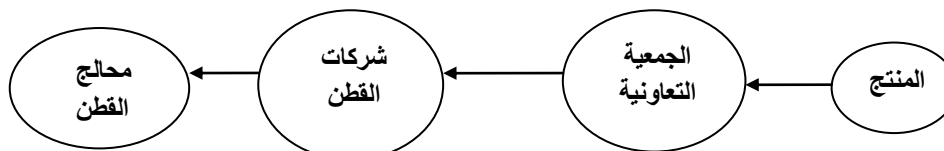
شكل رقم (1): المسلك التسويقي الأول للقطن بمحافظتي الشرقية والبحيرة من خلال عينة الدراسة.



المصدر: بيانات الاستبيان من عينة الدراسة.

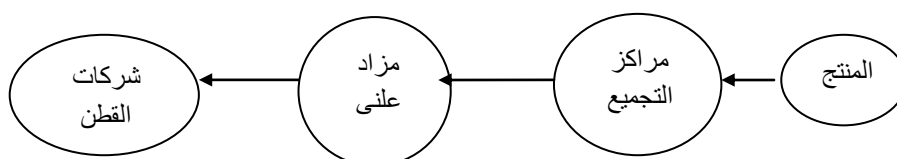
أما فيما يتعلق بالمسلك الثاني كما بشكل (2) يتمثل في قيام الجمعية التعاونية الزراعية بتجميع المحصول وذلك بقيام المنتجين بتوريد المحصول إلى مراكز التجميع التابعة للجمعية التعاونية الزراعية لحين تسليم المحصول للشركة المستلمة له وذلك وفقا للعقد المبرم بين الشركة المستلمة والجمعية العامة لتسويق القطن. كما يتبين أن تسويق القطن محليا يتم من خلال قيام شركات القطن بتوريده إلى محالج القطن بمحافظتي الشرقية والبحيرة أو المحافظات الأخرى أو تسويقه الى الخارج من خلال قيام شركات بالتصدير أو الاستيراد مع العديد من الدول.

شكل رقم (2): المسلك التسويقي الثاني للقطن بمحافظتي الشرقية والبحيرة من خلال عينة الدراسة.



المصدر: بيانات الاستبيان من عينة الدراسة.

**ثانياً : المسلك التسويقي بعد تطبيق منظومة تسويق القطن المصري الحديثة.**  
بدراسة المسلك التسويقي لمحصول القطن في محافظتي الشرقية والبحيرة في شكل (3) بعد تطبيق منظومة تسويق القطن المصري الحديثة يسلك القطن مسلك واحد من خلال قيام المنتجين بإرسال القطن الى مراكز تجميع حسب قرب كل منتج من مركز التجميع القريب منه ويتم بالحلقة التجميعية فرز و فحص المحصول لتحديد درجة نظافته ، ثم يتم تحديد مزاد علني لكل حلقة مباشرة وتأتي شركات القطن بالشراء من خلال المزاد حيث بلغ الحد الأدنى للقطن المزاد نحو 4200 جنية والحد الأقصى للقطن المزاد نحو 5500 جنية، والتي تقوم بدورها بتسليمه إلى المحالج لحلجة واعادة بيعه او اعادة تصنيعه او بيعه خارجياً.  
شكل رقم (3): المسلك التسويقي الثاني للقطن بمحافظة الشرقية والبحيرة من خلال عينة الدراسة .



المصدر: بيانات الاستبيان من عينة الدراسة.

**المحور الرابع: تحليل أثر السياسات الزراعية المتبعة علي محصول القطن المصري:**  
**أولاً: تحليل بنود تكاليف الإنتاج بالأسعار السوقية والاقتصادية :**

1- تكاليف مستلزمات الإنتاج : يتضح من بيانات الجدول رقم (9) أن القيمة السوقية لتكاليف مستلزمات الإنتاج (التقاوي- السماد البلدي- السماد الكيماوي- المبيدات) أقل من قيمتها الاقتصادية (بأسعار الظل)، حيث بلغت القيمة السوقية حوالي 2745 جنية للفدان ارتفعت قيمتها الاقتصادية إلي حوالي 3287.4 جنية للفدان خلال عام 2018 بمعدل تغير بلغ نحو 19.8%، بينما بلغت القيمة السوقية لتكاليف مستلزمات الإنتاج خلال عام 2021 حوالي 3915 جنية للفدان ارتفعت قيمتها الاقتصادية لتبلغ نحو 4666.8 جنية للفدان بمعدل تغير بلغ نحو 19.2%.

2- تكلفة الموارد المحلية : تظهر بيانات الجدول رقم (9) القيمة السوقية لتكلفة الموارد المحلية (العمل الألي- العمل البشري- المصاريف العمومية- الأرض) خلال عام 2018 إنها بلغت حوالي 13630 جنية للفدان إنخفضت تلك القيمة اقتصادياً لتبلغ نحو 12809 جنية بمعدل تغير بلغ نحو 6%، في حين بلغت قيمتها السوقية خلال عام 2021 حوالي 17410 جنية للفدان انخفضت قيمتها اقتصادياً لتبلغ حوالي 15645.5 جنية للفدان بمعدل تغير بلغ نحو 10.1%.

يتضح مما سبق ارتفاع القيمة السوقية لمستلزمات الإنتاج مقارنة بالقيمة الاقتصادية خلال عامي 2018/ 2021، إلا أن معدل الزيادة خلال عام 2021 أقل من معدل الزيادة خلال عام 2018، بينما اتسمت تكلفة الموارد المحلية بإنخفاض قيمتها السوقية مقارنة بقيمتها الاقتصادية ، وهو ما يشير إلي تحمل المنتج ضرائب ضمنية علي مستلزمات الإنتاج



القابلة للإنتاج، بينما تتحمل الدولة عبء دعم الموارد المحلية (الموارد الغير قابلة للإنتاج) وذلك لتشجيع المزارعين على الإستمرار في زراعة محصول القطن .  
ثانيا: مصفوفة تحليل السياسات الزراعية :

**1- إجمالي الإيراد:** تظهر تقديرات مصفوفة تحليل اثر السياسات الزراعية علي الإيرادات والتكاليف بالإسعار السوقية والأسعار الاقتصادية خلال عام 2018 بالجدول رقم (10) أن جملة الإيرادات والأسعار السوقية بلغت حوالي 22350 جنيه للفدان بينما بلغت بالأسعار الاقتصادية حوالي 46664 جنيه للفدان، بأثر سياسة قدر بحوالي 24314 جنيه للفدان وهو ما يظهر تحمل المنتج ضرائب ضمنية تعادل حوالي 24314 جنيه للفدان، بينما تقديرات الإيرادات بالأسعار السوقية خلال عام 2021 بلغت حوالي 47240 جنيه للفدان في حين بلغت بالإسعار الاقتصادية حوالي 51355 جنيه للفدان، بأثر سياسة بلغ نحو 4115 جنيه للفدان الأمر الذي يعني أن المزارع يتحمل ضرائب ضمنية تقدر بحوالي 4115 جنيه للفدان، وبالرغم من تحمل المزارع ضرائب ضمنية خلال العامين إلا أنه أنخفضت خلال عام 2021 مقارنة بعام 2018 مما يعني حدوث تحسن في السياسة التسويقية المتبعة في محصول القطن خلال عام 2021.

جدول رقم (10) : التقييم المالي والاقتصادي لبنود تكاليف إنتاج فدان القطن بالجنيه خلال عامي 2018-2021.

بنود التكاليف	نوعية التقييم	2018	2021
التقاوى	القيمة المالية	245	340
	القيمة الاقتصادية	274.4	380.8
السماذ البلدى	القيمة المالية	400	475
	القيمة الاقتصادية	400	475
السماذ الكيماوى	القيمة المالية	900	1200
	القيمة الاقتصادية	1305	1740
المبيدات	القيمة المالية	1200	1900
	القيمة الاقتصادية	1308	2071
اجمالي مستلزمات الإنتاج	القيمة المالية	2745	3915
	القيمة الاقتصادية	3287.4	4666.8
العمل الالى	القيمة المالية	1700	2400
	القيمة الاقتصادية	1904	2688
العمل البشرى	القيمة المالية	4900	6610
	القيمة الاقتصادية	3675	4957.5
المصاريف العمومية	القيمة المالية	1430	2000
	القيمة الاقتصادية	1430	2000
الايجار	القيمة المالية	5600	6400
	القيمة الاقتصادية	5800	6000
اجمالي الموارد المحلية	القيمة المالية	13630	17410
	القيمة الاقتصادية	12809	15645.5
اجمالي التكاليف	القيمة المالية	16375	21325
	القيمة الاقتصادية	16096.4	20312.3

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (3) بالبحث

## 2- مستلزمات الإنتاج (المدخلات القابلة للتجارة Tradable Inputs)

كما تشير بيانات نفس الجدول إلي أن مستلزمات الإنتاج خلال عام 2018 بالأسعار السوقية أقل من قيمتها الاقتصادية حيث بلغت نحو 2745 جنيه للفدان بينما قيمتها الاقتصادية بلغت حوالي 3287 جنيه للفدان، باثر سياسي قدر بحوالي 542 جنيه للفدان مما يشير إلي حصول المزارع علي دعم من الدولة في اسعار مستلزمات الإنتاج يقدر بحوالي 542 جنيه للفدان الدولة، وهو ما يحفز المزارعين علي الإستمرار في زراعة محصول القطن، وفيما يتعلق بإسعار مستلزمات الإنتاج خلال عام 2021 يتضح إنها بلغت بالأسعار السوقية حوالي 3915 جنيه للفدان بينما بالإسعار الاقتصادية بلغت نحو 4667 جنيه للفدان، باثر سياسي بلغ نحو 752 جنيه للفدان الأمر الذي يؤكد استمرار الدولة في زيادة دعم مستلزمات إنتاج محصول القطن بما يقدر بحوالي 752 جنيه للفدان.

جدول (11): مصفوفة تحليل أثر السياسات الزراعية علي محصول القطن خلال عامي 2018 ، 2021.

القيمة المضافة	الربح	تكلفة الموارد المحلية		اجمالي مستلزمات الإنتاج	اجمالي الإيراد	نوع التقييم	السنوات
		الأرض	العمل				
18175	4545	5600	8030	2745	22350	التقييم المالي	2018
41947	29138	5800	7009	3287	46664	التقييم الاقتصادي	
23772-	24593-	200-	1021	542-	24314-	أثر السياسة	
41325	23915	6400	11010	3915	47240	التقييم المالي	2021
44689	29043	6000	9645.5	4667	51355	التقييم الاقتصادي	
3364-	5128-	400	1365	752-	4115-	أثر السياسة	

❖ القيمة بين الأقواس سالبة

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجداول رقم (4،3) بالبحث

## 3- الموارد المحلية (المدخلات الغير قابلة للتجارة Untradeable Inputs):

ايضاً يتضح من اسعار الموارد المحلية (العمل- الأرض) خلال عام 2018 تفوق اسعار تلك الموارد بالأسعار السوقية مقارنة بالأسعار الاقتصادية، حيث بلغت حوالي 8030، 5600 جنيه للفدان لكل موردي العمل والأرض علي التوالي، بينما بلغت قيمتهم بالأسعار الاقتصادية حوالي 7009، 5800 جنيه للفدان باثر سياسي بلغ نحو 1021، 200 لكل من موردي العمل والأرض، الأمر الذي يشير إلي تحمل المزارع ضرائب ضمنية في مورد العمل بينما يتلقي دعم في مورد الأرض بما يقدر بحوالي 1021، 200 جنيه للفدان لكل منهم علي التوالي، كذلك يشير إلي ارتفاع الإيجور في الأسواق المحلية مقارنة بالأسواق العالمية لمورد العمل، بينما قيمة كل من تلك الموارد بالأسعار السوقية خلال عام 2021 بلغت علي التوالي لكل منهم حوالي 11010، 6400 جنيه للفدان، تعادل قيمتها بالأسعار الاقتصادية

حوالي 9645.5، 6000 جنيه للفدان بإثر سياسي بلغ نحو 1365، 400 جنيه للفدان لكل من موردي العمل والأرض، مما يعني أن المزارع يتحمل ضرائب ضمنية بلغت لكل منهم علي التوالي 1365، 400 جنيه للفدان نتيجة زيادة التقييم المالي عن التقييم الإقتصادي لتلك الموارد، مما سبق يتضح أن المزارع يتحمل ضرائب ضمنية أكثر خلال عام 2021 مقارنة بعام 2018 لموردي العمل والأرض.

#### 4- صافي العائد الفداني:

يعد صافي العائد الفداني احد المكونات الرئيسية لمصفوفة تحليل السياسات حيث إنه يعكس جملة ما يتحملة المزارع من ضرائب ضمنية، حيث يلاحظ أن صافي العائد فدان القطن خلال عام 2018 اقل بالإسعار السوقية مقارنة بالإسعار الاقتصادية حيث بلغ نحو 4545 جنيه للفدان بإسعار السوق بينما بلغ نحو 29138 جنيه بالإسعار الاقتصادية ، بتحويلات بلغت نحو -24593 جنيه للفدان مما يعني أن المزارع يتحمل ضرائب ضمنية في المجل حوالي 24593 جنيه للفدان، كذلك تظهر النتائج تفوق صافي العائد بالإسعار السوقية عن الأسعار الاقتصادية خلال عام 2021، حيث بلغ نحو 23915 جنيه للفدان بينما بلغ بالإسعار الاقتصادية حوالي 29043 جنيه للفدان، بتحويلات بلغت حوالي -5128 جنيه للفدان مما يعني تحمل المزارع ضرائب ضمنية تقدر بحوالي 5128 جنيه للفدان، مما سبق يتضح إنه بالرغم من تحمل المزارع ضرائب ضمنية خلال عام 2021 إلا إنه حدث تحسن في صافي دخل المزارع من القطن خلال ذلك العام مقارنة بعام 2018، وهو ما يمكن ارجاعه إلي منظومة تسويق القطن الحديثة والمطبقة خلال عام 2021.

#### 5- القيمة المضافة:

تعتبر القيمة المضافة أحد المعايير التي تشير إلي كفاءة استخدام مستلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية، حيث تشير النتائج إلي إنخفاض القيمة المضافة لمحصول القطن بالإسعار السوقية مقارنة بالإسعار الاقتصادية ، حيث بلغت حوالي 18175، 41947 جنيه للفدان لكل منهم علي التوالي خلال عام 2018 بتحويلات بلغت نحو -23772 جنيه للفدان، بينما تحسنت القيمة المضافة لمستلزمات الإنتاج خلال عام 2021 بالإسعار السوقية مقارنة بالإسعار الاقتصادية ، حيث انخفضت تحويلات القيمة المضافة خلال عام 2021 إلي حوالي -3364 جنيه للفدان.

**معايير الكفاءة والتنافسية الاقتصادية :** تشير نتائج الجدول رقم (12) إلي تقديرات معايير الكفاءة والتنافسية الاقتصادية لمحصول القطن نوردها كالتالي :

1. **معامل الحماية الأسمي للنواتج  $NPC_0$  :** (Nominal protection Coefficient for outputs)

تظهر النتائج أن قيمة معامل الحماية الأسمي للنواتج اقل من الواحد خلال عامي 2018، 2021 مما يعني إنخفاض اسعار القطن المحلية عن الأسعار العالمية، حيث بلغ نحو 0.48 لعام 2018 ونحو 0.92 لعام 2021، الأمر الذي يشير إلي تحمل المنتجين ضرائب ضمنية نتيجة عدم حصولهم علي اسعار عادلة لمنتجاتهم، وبالرغم من ذلك يتضح أن هناك تحسن في السياسات المتبعة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2018 نتيجة اقتراب قيمة معامل الحماية الأسمي للنواتج من الواحد الصحيح.

## 2. معامل الحماية الأسمي للمدخلات $NPC_1$ : (Nominal protection Coefficient for Inputs)

تشير نتائج مؤشر معامل الحماية الأسمي للمدخلات إلى إنه أقل من الواحد خلال عامي 2018، 2021، حيث بلغ حوالي 0.84 لكل من عامي 2018، 2021، وهو الأمر الذي يعني أن مزارعي القطن يحصلون علي دعم في مستلزمات الإنتاج ، نتيجة انخفاض الأسعار المحلية لمدخلات الإنتاج عن أسعارها في السوق العالمي، مما يحفز مزارعين القطن علي التوسع في زراعة ذلك المحصول، كما تشير النتائج إلي ثبات الدعم المقدم من قبل الدولة لمدخلات إنتاج القطن خلال عامي 2018، 2021 .

## 3. معامل الحماية الفعال EPC : (Effective Protection Coefficient)

يعد معامل الحماية الفعال أكثر وضوحاً وتفسيراً لأثر السياسة لأخذه في الإعتبار الأثر الصافي لكل من المخرجات والمدخلات، حيث يتضح من تقديرات معامل الحماية ألف عال لمحصول القطن خلال عام 2018 إنه بلغ نحو 0.45، الأمر الذي يشير إلي تعرض منتجي محصول القطن إلي ضرائب ضمنية علي الإنتاج ومدخلات الإنتاج من القيمة المضافة مقارنة بالأسعار العالمية (أسعار الظل)، بينما بلغ حوالي 0.93 خلال عام 2021 هو ما يعني خضوع مزارعي القطن لضرائب ضمنية علي الإنتاج ومدخلات، إلا إنه حدث تحسن خلال عام 2021 مقارنة بعام 2018 في السياسة الزراعية لمحصول القطن، الأمر الذي يمكن أرجاعه إلي اتباع الدولة نظام تسويقي حديث في القطن مما ساهم في انخفاض التسهيلات السعرية لإنتاج محصول القطن في الأسواق المحلية مقارنة بالأسواق العالمية.

جدول (12) مؤشرات مصفوفة تحليل السياسات علي محصول القطن خلال عامي 2018، 2021

نسبة دعم المنتجين (PSR)	معامل الربحية (PC)	معامل تكلفة الموارد المحلية DRC	معامل الحماية ألف عال (EPC)	معامل الحماية الأسمي (NPC)	
				للمدخلات	للمنتجات
0.53-	0.2	0.3	0.45	0.84	0.48
0.1-	0.83	0.34	0.93	0.84	0.92

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (9) بالبحث

## 4. معامل تكلفة الموارد المحلية DRC : (Domestic Recourse cost)

يتبين النتائج أن قيمة معامل تكلفة الموارد المحلية (DRC) بلغ خلال عام 2018 0.30، هو ما يشير إلي انسام محصول بميزة نسبية في إنتاجه مقارنة بالمحاصيل المنافسة في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يؤكد أن الإعتماد علي الإنتاج المحلي في توفير هذا المحصول أفضل اقتصادياً من الإستيراد، ايضاً تظهر قيمة هذا المعامل خلال عام 2021 إنه أقل من الواحد الصحيح حيث بلغ نحو 0.34، الأمر الذي يؤكد علي استمرارية تنافسية القطن المصري مقارنة بالإقطن المنافسة له، حيث يتميز بأن لديه ميزة نسبية في عملية إنتاجه.

## 5. معامل نسبة التكلفة الخاصة PCR : (Private cost Ratio)

تشير قيمة معامل نسبة التكلفة الخاصة (PCR) إلي انخفاضه عن الواحد الصحيح خلال عام 2018 حيث بلغ نحو 0.70، مما يعني أن الأستثمار المنفق في إنتاج محصول القطن أقل من القيمة المضافة وهو ما يشير إلي تحقيق المزارع ربح نتيجة هذا الإستثمار،

كذلك تشير قيمة هذا المعامل خلال عام 2021 إلى أنه بلغ نحو 0.40، مما يعني تحسن القيمة المضافة لمحصول القطن خلال عام 2021 مقارنة بعام 2018، نتيجة قلة الإستثمار المنفق في إنتاج محصول القطن من القيمة المضافة خلال عام 2021 مقارنة بعام 2018.

#### 6. معامل نسبة دعم المنتجين (PSR) : (Producers Subsidy Ratio)

يتضح من قيمة معامل نسبة دعم المنتجين (PSR) خلال عام 2018 أنه اخذ قيمة سالبة، الأمر الذي يؤكد أن هناك فرض ضرائب ضمنية علي المنتجين تقدر بحوالي 53% من اجمالي الإيراد مقيم بالأسعار الاقتصادية ، ايضاً تظهر تقدرات نفس المعامل خلال عام 2021 حدوث تحسن في الضرائب الضمنية علي منتجي القطن، حيث انخفضت إلي حوالي 10% من الإيراد المقيم بالأسعار الاقتصادية ، مما يعني أن النظام التسويقي الحديث للقطن كان له الأثر الإيجابي علي دخول المنتجين وتقليل الضرائب الضمنية خلال عام 2021 مقارنة بعام 2018.

ولقد خلص البحث الى العديد من النتائج والتوصيات والتي في حالة الأخذ بها بصفة عامة، والمقترحات المتعلقة بالنهوض بزراعة وإنتاج محصول القطن بصفة خاصة فانه يمكن:

- 1- ربط المساحة المزروعة بمحصول القطن وزيادة الإنتاج الكلي وتحقيق صافي عائد جيد للزراع من خلال الإستمرار في تطبيق منظومة تسويق القطن الحديثة لتحديد الإحتياجات السنوية، لما لها من اثر في تحسين دخول الدولة والمزارع وتحقيق الاستقرار في عملية تسويق القطن المصري، علي أن يكون هناك حوافز للدخول في عملية التجميع الزراعي والدورات الزراعية وتجميع القطن عن طريق مراكز التجميع.
- 2- زيادة إحكام الدور الرقابي علي عملية تداول وبيع القطن بنظام المزاد العلني في ظل تلك المنظومة داخل مراكز التجميع لمنع عمليات الغش.
- 3- ربط إنتاج القطن الخام بالإحتياجات اللازمة لتشغيل المحالج والمغازل وصناعة النسيج والصباغة وغيرها من الصناعات التي توقفت بين وجود مشاكل خاصة بإنتاج القطن وبالتالي زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي.
- 4- بزيادة إنتاج القطن المحلي يمكن احلاله محل الواردات التي يتم استيرادها من الخارج لتشغيل المصانع وبالتالي توفير العملات الصعبة وتخفيض العبء علي الخزنة العامة للدولة.
- 5- الإهتمام بالدعم الموجه للصناعة القطن خاصة المزارع حيث أن الدعم الذي تدفعه حكومات أغلب الدول المنتجة حتى ألف قيرة منها لمحصول القطن مثل دولة اليونان عندما تصدر أقطان مدعمة الي مصر فإنها تضرب أسواق نا المحلية.
- 6- زيادة تنمية الصادرات القطنية في أسواق ها الخارجية حيث تتميز بإرتفاع الميزة النسبية في إنتاجها مقارنة بالدول المنافسة، وسواء ما هو خام أو مصنع أو نصف مصنع أوتام التصنيع وبالتالي توفير العملات الصعبة اللازمة للتنمية المستدامة في مصر هنا الى جانب ان القطن المصري يعتبر خير سفير لمصر في الخارج حيث به العديد من الخصائص التي يندر وجودها في الأقطان الأجنبية.

### المراجع:

#### أولاً: المراجع العربية :

1. الجندي، محمد صلاح الدين وآخرون (دكاترة)، 2016 " دراسة اقتصادية لإنتاج وتسويق القطن في جمهورية مصر العربية" مجلة الإقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية" كلية الزراعة، جامعة المنصورة، العدد 7.
2. الجندي، محمد صلاح الدين وآخرون، 1992 " نظرة مستقبلية للقطن المصري في ظل سياسة التحرر الاقتصادي" الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثاني للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة.
3. السعيد، سامي، 2013 "تحليل السياسات الزراعية لأهم المحاصيل التصديرية في مصر" المجلة الزراعية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة المجلد 4، العدد 12.
4. عليو، معتز وآخرون (دكاترة)، 2020 "تقييم السياسات الزراعية لأهم المحاصيل في مصر باستخدام مصفوفة تحليل السياسات (PAM)" المجلة السورية للبحوث الزراعية، العدد 7.
5. محمد، ابراهيم سليمان وآخرون، 2005 " اتجاهات الأسواق العالمية للقطن المصري " المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة .
6. مسعود، طارق مرسي وآخرون (دكاترة)، 2021 " اقتصاديات إنتاج القطن في محافظة البحيرة" مجلة الأسكندرية للعلوم الزراعية، كلية الزراعة جامعة الأسكندرية، مجلد 66، العدد 5.
7. همام، ناصر محمد وآخرون (دكاترة) 2020، " البورصة الزراعية( رؤية مستقبلية في تنمية وتحقيق الإستقرار للأسواق المصرية )" قسم بحوث التسويق الزراعي، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.
8. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الإقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.
9. يحيى، عبدالرحمن يحيى (دكتور)، 2015 "دور جمعيات الإصلاح الزراعي في تسويق القطن في محافظة البحيرة" المجلة المصرية للبحوث الزراعية، 93 (1).

#### ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Eric A.M. and Scott R.P. 1989. **The Policy Analysis Matrix for Agric.Development.** 68 p.
2. World Bank 2000. **The economics of project analysis**, Washington DC, USA.

## **The Impact of the Application of the Modern Egyptian cotton Marketing System on its Efficiency and Economic ompetitiveness**

**El-said Gad Abdul Rahman    Nasser Mohammed Hammam**

Senior Researcher - Agricultural Economics Research Institute  
Agricultural Research Center

### **Summary:**

Egyptian cotton is one of the important economic pillars in the Egyptian economy as it is one of the crops on which many industries are based. The research aims to study the impact of the modern marketing system on the efficiency and competitiveness of Egyptian cotton with a case study of the governorates of Sharkia and Beheira, and to achieve this goal some economic indicators were used for an analysis matrix. The policies for cotton during the years 2018-2021, and statistical analysis was used to estimate indicators of productive efficiency and economic competitiveness, and the most important results that were reached are, the trend of the area of Egyptian cotton to decrease at a statistically significant rate of about 23.5 thousand acres annually, and the profitability of the ton took a trend. A statistically significant increase in the year amounted to about 366.5 pounds / ton annually, as well as the increase in the absolute and relative impact of production costs in 2021 compared to 2018, also the increase in the absolute and relative impact in light of the application of the new marketing system for the average value of the main and secondary production of Egyptian cotton during the year 2021 and compared to the year 2018. Also, the application of the system led to a significant increase in the relative impact on the increase in the profitability of a ton of cotton in the next years. The results also showed an increase in the market value of production requirements compared to the economic value during the years 2018/2021, but the rate of increase during the year 2021 is less than the rate of increase during the year 2018, while the cost of local resources was characterized by a decrease in its market value compared to its economic value, which indicates that The producer bears implicit taxes on tradable production inputs, while the state bears the burden of supporting local resources (non-tradable resources) in order to encourage farmers to continue growing the cotton crop.

**Recommendations:**

1-Linking the production of raw cotton to the needs needed to operate gins, spinnerets, the textile and dyeing industry and other industries that stopped between the presence of problems related to cotton production and thus increasing the added value of the agricultural sector.

2-By increasing local cotton production, it can be replaced by imports that are imported from abroad to operate factories, thus saving hard currencies and reducing the burden on the state's public treasury.

**Keywords:** Market Value - Local Resources - Productive Efficiency - Implicit Taxes - Policy Analysis Matrix.